المقالات الحقوقية

اصلاح القضاء الاهلي [١]

وفساد نظام المحلفين

لحضرة القانوني الفاضل الدكتور امين احمد العاني

(١)

كتب كثير من الباحثين من رجالنا القانونيين في خير طريق لاصلاح قضائنا الاهلي فجاءوا بكثير من الآراء السديدة والمقترحات الجيدة ورائد الجميع وضع قضائنا في المنزلة الاولى من الانظمة القضائية المتبعة في الامم الراقية

ولكن رأيت معظم من طرق هذا الباب ينادي بوجوب ادخال نظام في قضائنا وهو نظام المحلفين كأنه هو التعديل الاساسي لاصلاح قضائنا مستدلين على ذلك بوجوده في البلاد الغربية التي أخذنا عنها قانوننا ونظامنا القضائي

ولكن لما رأيت الواقع والحقيقة الساطعة وهي ان التجارب العائدة التي تمضي في العمل بهذا النظام في البلاد الغربية نفسها قد ظهرت بمظهر الضعف بمظهر مفسد لحسن القضاء وكأنه عقبة في سبيل العدالة رأيت

---

(١) [illegible] عن [illegible]

من الواجب علي ان اظهر مفاسد مبدأ الطرق الاخرى التي يصح بل يجب ادخالها لتعديل قضائنا

ان نظام المحلفين ما هو الا رمسيا من بقايا الانظمة القضائيه العتيقة حيث كانت متبعه في بلاد الروم القديمه . كذا عند الاعراب من قبل وبعد الاسلام . ثم اخذ هذا النظام يضمحل شيئاً فشيئاً حتى قضي عليه في البلاد الاوربية في اثناء القرون الوسطى . الا ان الشعوب الانكلو سكسونيه قد ادخلته في قضائها من امد بعيد حتى اصبح معدم قضائها الجنائي يدور على مباشره المحلفين . وذلك لان تلك الشعوب هي اول من هدم حكم الفرد وقرر حقوق الشعب وكسر قيود الاستبداد وجعل الشعب متسلطاً على اعمال حكومته آمناً من تعدياتها عليه فنظام المحلفين كان احد الضمانات القويه لحمايه كل فرد من الامه من استبداد الحكومة . ولكنهم توسعوا وتغالوا في هذا الضمان حتى اصبح المحلفون هم الكل في القضاء الجنائي . فترى عندهم المحلفين ينقسمون قسمين : القسم الاول وهو هيئه المحلفين الكبيرة والثاني هيئه المحلفين الصغيرة . اما الهيئه الاولى فاختصاصها تولي التحقيق الابتدائي وان رأت وجها لاقامة الدعوى احالتها الى هيئة المحلفين الصغيرة التي تصدر حكمها فيما اذا كان المتهم مجرماً ام لا .

نرى في هذا النظام عيوباً تهدم منافعه وتجعل العدالة في مهب الريح عرضة للتلاعب والسخريه .

فتعقد علانية الجلسات ، وفي أحيان [illegible] هذا النظام ـ
تجعل اثبات الجرائم من الصعوبة بمكان اذ يحق للمتهم رفض ما كان
يلقيه بتصريحاته ، وتكون تلك العلانية . كما تمكن من تلك البلاد
أفراداً ، وأعراض حيث يمنعون أمراً آخر ان لا تمس شخصية حتى
ولو ثبت على هؤلاء جريمة ، ولكن [illegible] من اعدائهم
انهم حين كمنوا يقفون موقف المتهم كما ان كثيراً من الجرائم يتناولون
فيها لأشخاص الشيوعيين ، وهكذا تقف [illegible] العدالة لأن من
تقاليدهم [illegible] الفرد [illegible] بأن الاتهام هو من
حق الدولة لا يجوز أن تمنحه لغير (اعضاء النيابة) والفرد عادة
يكون [illegible] في اعماله الخصوصية [illegible] السكوت على ان [illegible] وقد
التمس في التشريع [illegible] ثم القضاء في حماية [illegible] على شخصه.

هذا هو القليل من تلك النقد الكثيرة التي أوجهها هذا النظام
العتيق . التي دعت كثيراً من مفكريهم الى المطالبة بتعديله مراراً الا انهم
أخفقوا في [illegible] وذلك راجع الى ان تلك البلاد لا تقيم قوانين
مكتوبة ، ولا قواعد منظمة محدودة مثل ما هو [illegible] في البلاد
اللاتينية ، إنما العادة هي قوانينهم ، الحاكمة السائدة على الرعية عندهم.
فإن العادات هي التي تحكمهم وتنظمها وتنشؤها ، فإذا خالفتها
الشعب لا الحكومة ولذا فالشعب ادرى بحقوقه من الحكومة ، اذا
فمثلاً الشعب [illegible] يختلفون اسس في تحقيق العدالة عندهم من رجال

الحكومة. زد على ذلك ان نظام المحلفين قد ألفته تلك الشعوب وتعودته فهي تتعصب لحرماتها وخصوصاً الشعوب الانجلوسكسونية المعروفة بجمودها في تغيير عوائدها وعدم ميلها الى ادخال انظمة غيرها في بلادها.

ذلك هو الحال في تلك الشعوب اما نظام المحلفين في البلاد اللاتينية فقد اخذ شكلا وادواراً اخرى مختلفة. فقد اضمحل هذا النظام في القرون الوسطى حتى اندثر تماماً فكانت جميع الاجراءات الجنائية سرية كتابية يتولاها رجال مدنيون كانوا في بدء الامر رجال الدين ثم صاروا رجالا عينهم الحاكم في مناصب القضاء. وكانت سلطة القاضي واسعة لا رقيب عليها ولا حسيب فاشارة واحدة منه دون ذكر اسبابها كانت تكفي لضياع ارواح العباد فكان بطبيعة الحال ينفذ اغراضه وشهواته وهو في الوقت نفسه مضطر الى تنفيذ رغبات واوامر الحاكم المستبد الذي عينه في منصبه مرضاة له واستبقاء لمركزه وحرصاً على حياته من بطش سيده المتسلط على رؤوس الرعية. زد على ذلك ان القضاء السري كانت له نتائج اخرى سيئة منها ان اعتراف المتهم بالجريمة كان اهم ما يراد الوصول اليه من التحقيقات الجنائية وليس هذا مجال البحث في منشأ هذه القاعدة وسيرها ولكني اقول انهم زادوا قسوة واقتداراً في ايجاد طرق توصل الى هذا الاعتراف حتى انهم تفننوا في وسائل التعذيب ليقهروا المتهم عليه. وكم من بريء اعترف بجريمة هرباً من وسائل التعذيب الوحشية.

استمر الحال على ذلك حتى أتت الثورة الفرنسوية فهدمت صرح هذه المظالم، وسنت شرائع تضمن حقوق الإنسان وحريته الشخصية من استبداد الحكومة. فحمت الثورة الفرنسوية حرية الأفراد، ولذا كان من الطبيعي أن تعدل الأنظمة القضائية ومن ضمنها الأنظمة الجنائية فأدخلوا لهذا الغرض نظام المحلفين حتى يأمنوا شر الحكومة، ويضمن للفرد حقه وحريته. [illegible] فرنسا والأمم الأخرى التي أدخلت في قضائها نظام المحلفين [illegible] كما هو الحال في [illegible] بحكم القانون الجنائي [illegible] ما هو مدني لا يدخل فيه المحلفون [illegible] ما هو جنائي. هذا هو الذي يدخل فيه المحلفون

فيتضح من هذا أن [illegible] الفرنسوية الذين كان همهم حماية الفرد وحقوقه وحريته من [illegible] الحكومة — لم يدخلوا جميع نظام القضاء الجنائي [illegible] محضاً كما هو في [illegible] جهود وسلطة [illegible] هذا [illegible] لاعتقاده اعتقاداً تاماً أن نظام المحلفين [illegible] في الحكم لا يضمن العدالة في شيء [illegible] هو في الواقع [illegible] للإنسان على نفسه

مرت الثورة الفرنسوية، وثبتت أركان الحرية في معظم بلاد العالم وأصبح الرئيس في دولها إرادة الشعوب. فالشعب هو الذي يعين الحكومة، وعليها أن تطيعه وتنفذ أوامره وتراعي مصالحه. وحرية الأفراد وحقوقهم محفوظة مأمون عليها من نوابهم الذين يختارونهم ليقوموا بالأمر بينهم

فالغرض الأساسي من بناء نظام المحلفين أصبح مضموناً من دونه فغني عن البيان أنه بزوال السبب لا بقاء للمسبب

[illegible]